

مقرر النظم الاقتصادية
محاضرات الأسبوع الحادي عشر والثاني عشر
(الأخيرة)

الأزمة المالية العالمية 2008

كيف بدأت الأزمة المالية العالمية؟

خلال الفترة من 2000 إلى 2003 قلص الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة قلّ من 5.6% إلى 1% لتجنب ركود اقتصادي بسبب انهيار أسعار أسهم شركات التقنية عالية التكنولوجيا، وهكذا بدأت الأزمة المالية العالمية بأزمة التمويل (القروض) في سوق الرهن العقاري الثانوي الأمريكي، وهو نظام معتمد للحصول على المساكن بتقسيط قيمتها شهرياً لأجل طويلة بفوائد ربحية تجعل الثمن النهائي عالياً جداً، على أن يقدم المشتري ضماناً هو العقار نفسه ليحصل على هذا القرض، وفي حالة عدم استطاعة المشتري السداد يتم بيع ملكية المقرض المرهونة ليستعيد تمويله.

وعندما وصلت معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها في عام 2003م لحوالي 1% شجع ذلك الأفراد على الاقتراض وعليه تم توجيه الأموال نحو سوق القروض العقارية عالية المخاطر ليتم تمويل المقترضين الأكثر فقراً والأقل وفاقاً بالولايات المتحدة. ولتقليل تلك المخاطر قامت البنوك بتجميعها مع القروض الأكثر ضماناً، وحصلت على تصنيف الامتياز لتبيعها كسندات للمستثمرين الذين قاموا برهنها للبنوك الاستثمارية ليحصلوا على تمويل جديد أعلى بكثير من قيمتها الأصلية، وبهذا تورط الجميع بهذه الأزمة من بنوك استثمارية حول العالم وشركات التأمين والمعاشات، إلى أن قام البنك الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة في بداية عام 2004م في محاولة لاستعادة استقرار الدولار أمام العملات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء على مديني الرهن

العقاري بحسب العقود التي تنص على زيادة الفوائد عند تغييرها من البنك، فشعر البعض بالعجز عن السداد.

وهكذا اشتدت الأزمة مع ضغط البنوك الممولة على المقترضين، فأصبح الكثير في نطاق العاجزين عن السداد، وأثر هذا على مشاريع الاستثمار العقاري الجديدة سلباً، فلم تجد العروض طلباً، وعليه بدأت البنوك في عمليات حجز المنازل واستردادها، إلى أن تضاعفت حالات الحجز في نهاية 2007م مما أدى إلى تشريد الكثير مع الإحساس بوجود أزمة عامة، تأثرت بها أسهم وسندات شركات التمويل العقاري والبنوك التي تساهم في تمويلها وشركات التأمين أيضاً مع شركات الاستثمار التي تبني الوحدات السكنية الجديدة، فأعلنت الكثير من البنوك إفلاسها مثل إفلاس بنك الأعمال " ليمان براذرز"، وتأميم الحكومة البريطانية لبنك "نوردن روك" لمنع انهياره، وأممت الحكومة الأمريكية أكبر مجموعة تأمين في العالم "آيه آي جي" المهددة بالإفلاس نظير منحها 85 مليار دولار، كما وضعت الحكومة الأمريكية العملاقين في مجال الرهن العقاري (فريدي ماك وفاني ماي) تحت الوصاية لإعادة هيكلتها.

وأصبح لزاماً على الحكومات التدخل السريع لإنقاذ العالم من كارثة مالية وشيكة خصوصاً مع ازدياد حدة الأزمة وانهيار البورصات العالمية، فتعهدت الحكومة الأمريكية بتقديم 700 مليار دولار للبنوك لتخليصها من أصولها غير القابلة للبيع، وأقر البرلمان الألماني خطة للإنقاذ المالي بـ 500 مليار يورو، والبرلمان الفرنسي يقر خطة بـ 360 مليار يورو لدعم المصارف، كما أن النمسا تضخ 100 مليار يورو، وسنغافورة تضمن جميع الودائع بالبنوك والمؤسسات والبالغ قدرها 102 مليار دولار، وأما البنك المركزي الهندي فقد تقرر أن يضخ 8 مليارات دولار لمواجهة الأزمة، وبنك اليابان المركزي يعلن أنه قد ضخ أكثر من 20 مليار دولار من السيولة في الأسواق، وكوريا الجنوبية تضخ 130 مليار دولار.

تأثير تلك الأزمة على الإقتصاديات والبورصات العالمية

مع الإعلان عن إفلاس تلك البنوك، بدأت الأسواق المالية تعاملاتها بـ"اثنين اسود" لينتهي بإنخفاض تاريخي في مؤشرات الأسواق العالمية وذلك مع ترقب خطة انقاذ القطاع المصرفي التي ارسلتها وزارة الخزانة الى الكونغرس وسط شكوك كثيرة حول امكانيات نجاح تلك الخطة.

وسجلت البورصات الكبرى في الولايات المتحدة واوروبا تراجعاً ما بين 20 و25% والذي يعد أكبر تراجعاً في تلك المؤشرات منذ أربعة سنوات. وقد بلغت الخسائر في الأسواق المالية وحدها وفق بعض التقديرات إلى أكثر من 25 تريليون دولار في البورصات الأمريكية وحدها وعلى أثر تلك الأزمة تأثرت جميع أسواق المنطقة العربية بصورة كبيرة وشهدت إنخفاض حاد في مؤشراتهما.

ومما زاد من خطورة تلك الأزمة أن اثارها إمتدت لتهدد اقتصادات الدول المتقدمة والنامية وهو ما يهدد العالم بحدوث حالة من الركود الإقتصادي وهو ما بدأ ينعكس على شركات الإنتاج الكبيرة (كصناعة السيارات) و الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أعلن صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو خلال عام 2009/2008 لتصبح صفراً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، 3% بالنسبة لباقي دول العالم ما عدا الهند والصين.

كيفية مواجهة الدول والحكومات لتلك الأزمة

وقد سارعت الحكومات إلى وضع خطط سريعة لمواجهة تلك الأزمة، وبدأت الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ عدد من الإجراءات الفورية وفي مقدمتها زيادة السيولة المتاحة ومحاولة إعادة الإستقرار إلى عمليات الإئتمان عن طريق إستحواذ

الحكومات على بعض شركات التأمين والمؤسسات المالية الكبرى وعدد من البنوك الكبيرة المتعثرة الأمر الذى يصل إلى مرتبة الاستحواذ الكلى او الجزئى. وقد تقرر ضخ مبلغ 700 مليار دولار إلى البنوك والمؤسسات المالية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية و حوالى 45 مليار دولار فى اليابان ومبلغ 480 مليار يورو فى ألمانيا ومبلغ 360 مليار يورو فى فرنسا.

الأزمة المالية العالمية و مدى تأثيرها على سوق المال المصرى

واجه العالم عام 2008م أزمة مالية لم يمر بها منذ الكساد الكبير و محاولة منا لتوضيح أبعاد الأزمة للمستثمر المصرى، وتفعيلاً لدور الهيئة العامة للرقابة المالية فى تعليم وتوعية المستثمر المصرى بالفرص الإستثمارية المختلفة والمخاطر المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة ثقة المستثمرين فى الإستثمارات طويلة الأجل فى سوق المال، رأت الهيئة ضرورة توضيح تلك الأزمة المالية العالمية وتوابعها وأثرها على الأسواق المالية العالمية عامةً والسوق المصرى خاصةً لحماية السوق ومساعدة المستثمرين الأفراد على اتخاذ قراراتهم الإستثمارية بصورة عقلانية فى ضوء الوضع المالى الحالى.

تأثير تلك الأزمة على البورصة المصرية

وشهد يوم الثلاثاء 7 اكتوبر 2008 يوم أسود فى تاريخ البورصة المصرية إذ شهد السوق تراجع حاد فى أداء المؤشر حيث إنخفض بحوالى 16% وذلك وسط حالة من الذعر والقلق من تأثير الإقتصاد المصرى بالأزمة العالمية مع العلم أنه هذا التراجع لم ينتج عن تعثر أى شركات أو بنوك مصرية وإنما يعود إلى عمليات تسجيل المحافظ من الأجانب والعرب حتى يتمكنوا من دعم محافظهم المالية بالأسواق العالمية مما أدى إلى زيادة مخاوف المستثمر المصرى بتقلبات السوق وبالتالى زيادة عمليات البيع. فضلاً عن قيام الاجانب والمتعاملين على شهادات الايداع المصرية المقيدة بالبورصات العالمية بالبيع المكثف خلال فترة إجازة عيد الفطر مما زاد من الأثر السلبي على السوق المصرى.

تأثير تلك الأزمة على الإقتصاد المصري

يجب أن نقر أن الأزمات العالمية عامةً و تلك الأزمة المالية خاصةً لا بد وأن تؤثر بشكل أو بآخر على العالم كله وبالتحديد الدول النامية والتي تعد مصر أحدها و بالذات على المدى العاجل والمتوسط والبعيد.

(1) الإقتصاد

وفي إطار النظام العالمى القائم فإن الركود فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا سوف يؤثر سلباً على مصر بإعتبار أن هذه المناطق تمثل أكبر الأسواق بالنسبة لمصر. ومن هنا لا بد أن نتوقع إنخفاض معدل النمو الحالى لأقل من 7% والذى يظل آمناً عند مستوى 6%.

سوف يكون للأزمة أثر على ميزان المدفوعات المصري من حيث الميزان الجاري متضمناً الميزان التجاري بالإضافة إلى المساعدات الاجنبية والتحويلات الخارجية لمصر سواء كانت التحويلات الخاصة او التحويلات الحكومية متضمنة المساعدات، كما سيتأثر الميزان الرأسمالي المصري نتيجة تآثر الاستثمارات الأجنبية بالداخل، وسنتناول هذه النقاط كل على حده فيما يلي:

• التجارة

سوف يكون هناك أثر على الميزان التجاري المصري إذ تمثل التجارة بين مصر والولايات المتحدة جزء كبير من تجارة مصر الخارجية إذ تمثل الولايات المتحدة الشريك التجارى الأول من حيث التجارة مع الدول وتمثل الشريك التجارى الثانى بعد الاتحاد الاوروبى من حيث التكتلات الاقتصادية. لذا تأثرت التجارة الخارجية إلى حد ما ومن ثم يختلف التأثير على مستوى الإقتصاد الجزئى او الشركات المصرية باختلاف علاقاتها الخارجية فى شأن الاستيراد والتصدير.

• الإستثمارات

من جهة الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI (Foreign Direct Investments)

١- بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لم تتأثر بشدة من الأزمة المالية بسبب أن معظم تلك الإستثمارات قائمة بالفعل مع أن الولايات المتحدة تمثل الجزء الأكبر من الإستثمارات الأجنبية في مصر ولكن كان هناك تأثير من جانب الإستثمارات القادمة التي لم تستقر بالفعل في مصر.

٢- من جهة الإستثمارات المصرية بالخارج لم تتأثر بشدة لقلّة وزنها النسبي في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

إستثمارات المحافظ (Portfolio Investments)

- إستثمارات المحافظ المصرية بالخارج لن تتأثر بشدة لإنخفاض قيمتها.

- إستثمارات المحافظ الأجنبية في مصر ستتأثر بشدة من الوضع احوالي لميل الأجانب لتسييل إستثماراتهم في مصر لمساعدتهم على مواجهة أزمة السيولة في الخارج وقد تم ملاحظة ذلك حيث انخفض المؤشر بنسبة 35% بعد الإعلان عن الأزمة.

• المساعدات والمعونات

من المتوقع أن تتأثر المساعدات والمعونات الموجهة لمصر من قبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي إذ تمثل الولايات المتحدة الجانب الأكبر من المساعدات والمعونات الموجهة من الخارج ويأتي الإتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية من حيث المعونات والمساعدات الأجنبية الموجهة لمصر.

(2) البنوك

مع التأكيدات المستمرة من جانب الحكومة المصرية أن تمويل البنوك في مصر محلي، لذا لم يكن هناك أي أثر على البنوك المصرية جراء تلك الأزمة ، هذا بالإضافة

إلى أن معظم أستثمارات البنوك المحلية موجهة إلى الداخل لذا لم يكن للأزمة أى أثر على أستثمارات البنوك.

وفيما يتعلق بالرقابة المصرفية، فقد شهدت مصر تطور كبير في القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة الماضية عن طريق إتباع بعض الخطط التي من شأنها إصلاح القطاع المصرفي عن طريق بعض عمليات الدمج والاستحواذات التي حدثت بين البنوك والتي نتج عنها إنشاء كيانات قوية بروؤس أموال كبيرة قادرة على مواجهة أي تقلبات ممكنة. كما تضمنت خطط تطوير القطاع المصرفي تقوية الجانب الرقابي للبنك المركزي. وقد نجح البنك المركزي من خلال إجراءات حاسمة وواضحة ومن خلال المتابعة اليومية في تقليل تأثير التقلبات العالمية.

وأوضح البنك المركزي أنه من بين هذه الإجراءات إيداع الاحتياط في بنوك آمنة ومضمونة، بالإضافة إلى تنويع سلة العملات بما يتماشى مع المعاملات الخارجية الأساسية. كما أكد البنك المركزي على البنوك بتحديد نسبة الإيداعات الخارجية. والبنك المركزي يؤكد سلامة المدخرات المصرية تماما، ويضمن كل إيداع داخل البنوك المصرية سواء بالعملات المحلية او الاجنبية.

(3) الشركات والمؤسسات والبورصة المصرية

إن تأثير الأزمة المالية انعكس علي الاسواق العالمية كافة ولم تستثن سوق المال المصرية من هذه الازمة. وهذا يرجع إلى ان السوق المصري كان جاذباً لاستثمارات المحافظ من الخارج ومع تلك الأزمة المالية العالمية أتجه الأجانب والعرب إلى تسييل محافظهم المالية بالداخل من أجل دعم مراكزهم المالية بالخارج. لذا أنه من الطبيعي أن تتأثر البورصة المصرية بالأزمة العالمية ولكن لم يطول هذا التأثير، لأن سوق المال المصري مازال جذاب ومع الإنخفاض الحاد الذي شهدته أسعار معظم الأسهم في السوق فأن الاسعار الجديدة للأسهم كانت مغرية للشراء وبالفعل بدأت المؤسسات الأجنبية في الدخول في السوق المصري مرة أخرى وبدات في إعادة بناء محافظها فضلاً عن دخول المؤسسات المالية المصرية للاستثمار في السوق المصري ايضاً.

بالنسبة للشركات والمؤسسات، تأثرت هذه الشركات والمؤسسات الراغبة في زيادة رؤوس أموالها من أجل تمويل بعض المشروعات في وقتها . إذ إنه من الصعب في هذا الظروف أن يستوعب السوق أي اكتتابات جديدة لان تلك الأكتتابات الجديدة تعمل على سحب السيولة من السوق من وقت الأكتتاب حتى يتم تقديم الأسهم في السوق وهذا يعمل على تقليل حجم السيولة في السوق وهذا آخر ما قد يحتاجه أي سوق في وقتها.

لذا كان تأثير تلك الأزمة على تلك الشركات المدرجة في السوق له أثر كبير في الأجل القصير حتي تمكن السوق من أستيعاب الوضع ، لذا تأثرت الشركات من جهة التمويل إذ من الصعب الدخول في عمليات زيادة رؤوس الأموال بالإضافة إلى صعوبة إتجاه تلك الشركات إلى القطاع المصرفي لطلب التمويل وهذا يرجع إلى زيادة متطلبات البنوك من أجل الإقراض وإرتفاع أسعار الفائدة. ولكن في الأجل المتوسط والبعيد فلن تكون هناك تلك المشكلة إذ سيكون الوضع أكثر أستقراراً. ويمكن ان تتجه اسعار الفائدة الى الإخفاض في ضوء إنخفاض التضخم وإنخفاض نسبة الودائع الى القروض.

العالم الى اين ؟

إن النظام الاقتصادي العالمي لازال يعاني وإلى الآن من تأثير الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008م، رغم كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات والمصارف المركزية حول العالم لتفادي الأضرار التي سببتها، إلا أن توسع الحكومات في الإنفاق بهدف انعاش الاقتصاد أدى إلى تراكم الديون العالمية بشكل عام إلى مستويات قياسية .

ففي تقرير لمنظمة "الاونكتاد" بلغ إجمالي الدين العالمي عام 2015م حوالي 200 تريليون دولار إلى جانب إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي واستمرار حالة الركود الاقتصادي رغم محاولات الانعاش تلك !..

وفي ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم حالياً من صراعات سياسية بمنطقة الشرق الأوسط وغيرها من بلدان العالم، والإنخفاض الكبير في أسعار البترول وتأثر ميزانيات الدول المصدرة للنفط بذلك الانخفاض، إضافة إلى حرب العملات التي يشهدها العالم بين مجموعة "البريكس - البرازيل وروسيا والهند والصين و جنوب افريقيا- و دول اليورو و الولايات المتحدة، كل تلك العوامل سوف تساهم بشكل كبير في أزمة اقتصادية ومالية عالمية عاصفة لن تُفلح معها محاولات الإنقاذ الحكومية بسبب تراكم الديون، وتأثر ميزانيات الدول المانحة وعجزها لمواجهة الأزمة نتيجة لضعف التبادل التجاري العالمي وتهاوي أسعار النفط .

والسبيل الوحيد لحل تلك الأزمات هو العودة إلى الاحتفاظ بالأصول التي تحافظ على قيمتها المادية؛ أي بالعودة إلى التصنيع والزراعة وربط عملات الدول بأرصدة من المعدن الذهبي النفيس للحفاظ على استقرار الصرف وتحجيم معدلات التضخم وزيادة الدخل

ومن المعلوم الدول المتقدمة التي يسيطر عليها اللوبي اليهودي والصهيونية العالمية ترفض وبشكل قاطع العودة إلى ذلك النظام المتوازن بل وترغب بسيادة العالم اقتصادياً وسياسياً بعد انهائه مالياً وعسكرياً، رغم أن العالم يمتلك كميات كبيرة من

الذهب تكفي لاستقرار النظام، وهو السبيل الوحيد لإصلاح قطاع البنوك والأنشطة المالية غير المصرفية والعمل بقواعد نظام اقتصادي ، والتي تتيح تمويل بتكلفة منخفضة يسمح بربحية المستثمر والبنك دون ضرر ، ويتيح تنمية حقيقية للدول مع توفير فرص عمل للقضاء على البطالة والفقير .

ويحتاج العالم أيضًا إلى عدالة حقيقية في توزيع الثروات، بعد محاربة الفساد وعودة حقوق الشعوب المنهوبة في كل البقاع، وإعادة توزيع الثروة والدخول واستخدام الضرائب لفرض تلك العدالة، بحيث تكون متدرجة، وفرض أعلى ضريبة للشريحة العليا من الدخل بما يوفر للدولة حصيلة تستخدم في تنفيذ مشروعات بنية تحتية قوية من صحة وتعليم وتنمية اقتصادية وغيرها، كما أنه لا بد من فرض حدود قصوى لهامش ربح المستثمرين لمنع الاحتكار والتفاوت الواضح في الثروات نتيجة الفجوة الكبيرة بين تكلفة الإنتاج والإيرادات، وهو ما يهدف إلى توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة، وتوفير قوة شرائية للمواطن لتوفير احتياجاته المختلفة .

ولذا لا بد من دور تنظيمي وتشريعي للدولة في قوانين الضرائب والدخل والقيمة المضافة والمبيعات، وأيضاً مشروعات التنمية الاقتصادية والمجتمعية وحماية حقوق العمال ، ولا بد للدولة أن تقوم بواجبها التوجيهي التنظيمي لمحاربة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله ، وحماية الملكية الفردية وصيانة أموال الناس، وربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي وبأرصدة الذهب للقضاء على مشكلات التضخم وحرب العملات بين الدول وتراكم الديون وعجز الميزانيات.